مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص1-35، يناير2018
ISSN 2518-5810

أخطاء نحاة العرب في ضوء "ارتشاف الضرب" لأبي حيان الأندلسي

د. نصر أحمد عبد العال*

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأخطاء الواردة في كتاب "ارتشاف الضرب" لأبي حيان الأندلسي، والتي أخطأ فيها العلماء والنحاة، وهذه الأخطاء منها ما ذكرها أبو حيان، ومنها ما نقلها أبو حيان عن غيره من النحاة، ومنها ما هو منسوب إلى نحوي بعينه، ومنها ما هو غير منسوب، ومنها ما هو في المسائل النحوية، ومنها ما هو في نسبة الرأي إلى صاحبه، كل هذه الأخطاء بأنواعها ذكرتُها وصنّفتُها وناقشتُها، وذكرتُ موقف النحاة منها.

Mistaken by The Arabs grammarians in "irtishaf Aldarb" for Abi Hayan Alandalusi

Abstract

This research manipulates the mistakes in the book "irtishaf Aldarb" for Abi Hayan Alandalusi, which were mistaken by grammarians, these mistakes were stated by Abu Hayan and transmitted by Abu Hayan from others. some mistakes were related to specific grammarians and their points of views, and others are not related ,and other mistakes are mentioned in grammatical issues. All these mistakes are stated, classified and discussed in my research and I stated the grammarians points of views concerning them.

* قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة الأقصى–غزة–فلسطين.

مقدمة:

إنَّ من عادة النحاة أن يأخذ اللاحق عن السابق، ويفيد منه، وقد وجدنا أن أبا حيان قد نقل عن غيره كثيرًا إلى أنْ أصبح كتابه "ارتشاف الضرب" مصدرًا غنيًّا بآراء النحاة وأقوالهم، ولكن اللافت في هذا الأمر أنّ أبا حيان كان لا ينقل الأقوال دون تمحيص، بل كان يمحصها، ويذكر أخطاء النحاة، سواء في المسألة النحوية، أو في نسبة الآراء إلى أصحابها، وقد تتبعتُ هذه الأخطاء التي ذكرها أبو حيان وجمعتُها وصنَّفتُها، وذكرتُ آراء النحاة فيها، وقد رتَّبتُها كما وردت في ارتشاف الضرب. وقسّمتُ الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: أخطاء ذكرها أبو حيان ونسبها إلى نحاة معينين، وهو قسمان:

القسم الأول: أخطاء نحوية. القسم الثاني: أخطاء في نسبة الآراء إلى أصحابها.

المبحث الثاني: أخطاء ذكرها أبو حيان ولم ينسبها إلى نحاة معينين.

المبحث الثالث: أخطاء ذكرها غيرُ أبي حيان.

المبحث الأول- أخطاء نسبها أبو حيان إلى نحاة معينين، وهي قسمان:

القسم الأول- أخطاء نحويّة:

وسنذكر في هذا القسم الأخطاء النحوية التي ذكرها أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضرب"، والتي قد صرح فيها بأسماء النحاة الذين خطّأهم، وسنذكر هذه المسائل مرتبة كما وردت في كتاب "ارتشاف الضرب" على النحو الآتي:

هل (فِعَال) يختص بجمع (فَعِيلة) المؤنث؟

قال أبو حيان في باب (جمع التكسير)، في معرض حديثه عن (جمع الكثرة): "وزعم العبدي (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 177/2): أن (فِعالاً) يختص بجمع (فَعِيْلة) المؤنث، وهو **خطأ**، بل المذكر والمؤنث يُجمعان على (فِعَال) يشتركان فيه "(أبو حيان، 1998: 431/1).

فأبو حيان قد نسب الخطأ للعبدي في قوله: أن (فِعَالاً) يختص بجمع (فَعِيلة) المؤنث.

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك، فقد قال الشيخ خالد الأزهري: "ويُحفظ (فِعَالٌ) في وصف (فاعِل)، نحو: (راعٍ) و(رعاء)، وفي التنزيل: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ﴾ (القصص: 23)، و(قائمٍ) و(قيام)، وفي التنزيل: ﴿هم قِيَامٌ﴾ (الزمر: 63)، و(آمٍّ) بهمزة ممدودة وميم مشدّدة . من أمَّ بمعنى:

قصد، وأصله: آمِمٌ كضارب، فأدغم الميم في الميم للتماثل، وجمعه إمامٌ بكسر الهمزة . كقيام، قيل: ومنه: ﴿واجْعَلْنَا للمتَّقينَ إماماً﴾ (الفرقان: 74)، أي: قاصدين لهم.

ومؤنَّثاتُهُنَّ كَراعِيةٍ ورِعَاء، وقَائمَةٍ وقِيَام، وآمَّةٍ وإمَام" (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 107/5).

فالشيخ خالد الأزهري كما يتضح من النص السابق يرى أنّ (فِعَالاً) لا يختص بجمع المؤنث، بل المذكر والمؤنث يُجمعان عليه (ركن الدين الاستراباذي، 2004: 448/1).

مقيس المقصور والممدود:

قال أبو حيان في باب (المقصور والممدود) في معرض حديثه عن: (مقيس المقصور والممدود): "والقصر مقيسٌ في كل معتل الآخر فُتِحَ ما قبل آخر نظيره من الصحيح إمَّا لزوماً وإمّا غلبةً، فاللزوم اسم مفعول ما زاد على الثلاثة نحو: مُعْطَىً، ومُنْتَمَىً ومُقْتَدىً، ومُسْتَدْعىً (السلسيلي، 1986: 1009/3، والمبرد، 1978: 79/3)، ونظير ذلك: مُكرَم ومُنْطَلَق ومُقْتَدَر ومُسْتَخْرج ... والمد مقيس في كل معتل الآخر قبل آخر نظيره من الصحيح ألف إمّا لزومًا وإمّا غلبةً، فاللزوم مصدر ما أوله همزة وصل نحو: انْطَوى انْطِوَاء... وما سوى هذا الذي ذكرناه من مقيس المقصور والممدود، وسوى ما يأتي في ألفي التأنيث مدركه السماع، وقد **غلط** الزجاجي (الزجاجي، 1985: 286–289) في الجمل وابن الدهان في الغرّة فذكر أشياء من المقيس في المسموع" (أبو حيان، 1998: 512/2–516).

فأبو حيان . هنا . قد غلَّط الزجاجي في الجمل وابن الدهان في الغرّة في ذكرهما لأشياء من مقيس المقصور والممدود في المسموع.

نسبة (دُوْرِيّ) في قولهم: (ما بها دُوْرِيّ):

قال أبو حيان في باب (النسب) في معرض حديثه عن (النّسب إلى جمع التكسير): "وذهبوا في قَمَرِيّ إلى أنّه منسوب إلى الجمع من قولهم: (طُيُورُ قَمَر)، وفي دُبْسِيّ إلى (طيور دُبْس)، وهو عندنا منسوب إلى القُمْرَة، والدُّبْسَة)، ويُحتمل أنْ يكون مثل: (كُرْسِيّ) مِمَّا بُني على الياء التي تشبه ياء النسب (السيوطي، همع الهوامع 2001: 172/6)، وقول أبي علي القالي في قولهم: (ما بها دُوْرِيّ) (قولهم: (ما بها دُوْرِيّ)، أي: أحد ممن يسكن الدور ابن منظور، (دور)، 1968: 298/4) أنه منسوب إلى الدُّور **غلط**، بل دُوْرِيّ مثل كُرْسِيّ" (أبو حيان، 1998: 628/2).

فأبو حيّان . هنا . غلَّطَ أبا علي القالي في قوله بأنّ (دُوريّ) في قولهم: (ما بها دُوْريّ) منسوب إلى الدُّور، وذكر أنّه مثل: (كُرْسيّ) ممّا بُني على الياء التي تشبه ياء النسب.

(كأيِّنْ) هل يلزم تمييزها (مِنْ)؟:

قال أبو حيان في باب (الكناية عن العدد): في معرض حديثه عن (كأيِّنْ):" و(كأيّنْ): الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنّها خبريّة، تدل على التكثير، وتمييزها يكثر جرّه بـ (مِنْ)، قال تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ نَبِيّ﴾ (آل عمران: 146). و﴿وكأيِّنْ من قرية﴾ (الحج: 48)، و**أخطأ** ابن عصفور (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 51/2، والمقرب، 1971: 313/1) في قوله: أنَّه يلزم تمييزها (مِنْ) "(أبو حيان، 1998: 789/2).

فأبو حيان قد خطَّأَ ابن عصفور في قوله بأن (كأيِّنْ) يلزم تمييزها (مِنْ).

وأبو حيان على صواب في ذلك، حيث إنّ كلام سيبويه يؤيده، قال سيبويه:" وكأيِّن رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأيِّن قد أتاني رجلاً، إلا أنّ أكثر العرب إنَّما يتكلمون بها مع (مِنْ)" (سيبويه، 1983: 170/2).

وكذلك لم أجد أنّ أحدًا من النحاة (ابن هشام، مغني اللبيب، 1998: 373/1) قد أيّد رأي ابن عصفور في قوله بأنّ (كأيِّن) يلزم تمييزها (مِنْ).

اللفظ المركب تركيبًا أعجميًا:

قال أبو حيان في باب (ما لا ينصرف) في معرض حديثه عن (المركب تركيبًا أعجميًّا): "وإذا كان المركب أعجميًا نحو: (فَنَّاخسْرُو) فقيل: يجوز فيه أوجه (أبو حيان، 1998: 865/2) (بَعْلَبَكّ)، وإذا أُضِيْفَ فخِسرُ منصرف، وتركُ اللفظ على استعمال العجم هو الوجه عند سيبويه (سيبويه، 1983: 234/3– 235) إلى أنْ يستعملَ تغييرُه في لسان العرب فَيُتْبَعُ في ذلك، وقول الجرمي: في (شِطرَنْج) ينبغي أنْ يُكسرَ أوله فيكون كَجِرْدَحْل وفي (سَوْسَن) أنْ تُفتحَ سينُه مثل: (كَوْكَب) **خطأ وجهلٌ** لما اعتمد عليه سيبويه" (أبو حيان، 1998: 866/2–867).

فأبو حيان. هنا. قد نسب الخطأ والوهم للجرمي في قوله: أن (شِطْرَنْج) ينبغي أن يُكْسَر أوله فيكون كَجِرْدَحْل وفي (سَوْسَن) أن تُفْتَحَ سينُهُ مثل كَوْكَب.

وقد اعتمد أبو حيان في ذلك على قول سيبويه، حيث قال أبو حيان: وتركُ اللفظ على استعمال العجم هو الوجه عند سيبويه إلى أنْ يُستعملَ تغييرُه في لسان العرب فَيُتْبَعُ في ذلك.

صرف العلم المؤنث الثلاثي السّاكن الوسط:

قال أبو حيان في باب (ما لا ينصرف) في معرض حديثه عن (صرف العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط):" والمؤنث إن كان ثلاثيًّا ساكن الوسط تأصيلاً كـ (شَمْس)، أو عارضًا كـ (فَخْذ)، أو مُسَكّنًا بعد التسمية، أو إعلالاً كـ (دار)، وسَمَّيْتَ به مؤنَّثًا، ولم تُضِفْ إليه عجمة، جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور، والمنعُ أكثر وأجْوَدُ، و**غلط** أبو علي (الأشموني، 1998: 155/3) فقال: الصَّرْفُ أفْصَحُ "(أبو حيان، 1998: 878/2).

فأبو حيان هنا قد غلَّطَ أبا علي الفارسي في قوله: بأن صرف العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط أفصح.

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك؛ لأنّ قول سيبويه يؤيده، حيث قال سيبويه: هذا باب تسمية المؤنث، اعلم أنّ كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ فيها حرفان بالتحريك لا ينصرف؛ فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسطُ منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسُعاد، فأنت بالخيار: إنْ شِئتَ صرفته وإنْ شئت لم تصرفه، وتركُ الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: قِدْر وعَنْز ودَعْد (سيبويه، 1983: 254/3).

وقد غلَّط أبا علي الفارسي في ذلك أيضًا ابنُ هشام الخضراوي حيث قال رادًّا عليه: "لا أعرف أحدًا قال هذا قبله، وهو غلط جليٌّ" (ابن عقيل، 1984: 23/3).

وقال ابنُ جنّي: "فالأصحّ أنّ الأجود المنع" (السيوطي، همع الهوامع 2001: 108/1). وقال السيوطي: "وهو القياس والأكثر في كلامهم" (السيوطي، همع الهوامع 2001: 108/1).

كذلك لم أجد أنّ أحدًا من النحاة (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 242/4، وابن هشام، أوضح المسالك 114/4، وابن عقيل، 1984: 23/3) قد أيّد رأي أبي علي الفارسي في هذا القول، بل جاءت آراؤهم موافقة لرأي أبي حيان.

صرف أسماء القبائل والأرضين والكَلِم:

قال أبو حيان في باب (ما لا ينصرف) في معرض حديثه عن (صرف أسماء القبائل والأرضين والكَلِم): "وصرفُ أسماءِ القبائل والأرضين والكَلِم، ومنعُه مبنيّ على المعنى، فإنْ كان اسمَ أبٍ نحو: مَعَدٍّ وتميم ولَخْمٍ وجُذَامٍ، أو اسم حيّ كقُرَيْش وثَقِيْف، أو اسم مكان كبَدْرٍ وثَبِير، أو اسم لفظ نحو: (كتب زيدًا فأجاده) صُرِفَ (وابن عقيل، 1984: 26/3) إلا إن كان فيه مانع نحو: (تَغْلِب)، فتمنعه

سواء كان اسم حيّ أو قبيلة؛ لموجب منع الصرف فيه؛ وقد أخطأَ الزجاجي (الزجاجي، إصلاح الخلل، 1979: 279، والجمل، 1985: 224) في جعله منصرفًا إذا أُريدَ به اسمُ الحيّ" (أبو حيان، 1998: 882/2).

فأبو حيان . هنا . قد خطَّأَ الزجاجي في جعله مثل: (تغلب) منصرفًا إذا أُريدَ به اسمُ الحيّ؛ وذلك لأنه اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل.

وقد جاء قول ابن عقيل مؤيّدًا لأبي حيان، حيث قال ابن عقيل: " فمثل: تغلب، مرادًا به الحيّ ممنوع للعلمية ووزن الفعل" (ابن عقيل، 1984: 26/3).

الظرف إذا قُطع عن الإضافة هل يجوز أنْ يقع خبرًا؟:

قال أبو حيان في باب (المبتدأ والخبر) في معرض حديثه عن (الظرف المكاني إن وقع خبرًا): "وإذا قُطع الظرف عن الإضافة، وبُني على الضم، لم يجزْ أن يقع خبرًا، ولا وصفًا، ولا حالاً، ولا صلة، و**وهم** الزمخشري (الزمخشري، الكشاف،1986: 494/2) في جعله ﴿مَا فرَّطتُم﴾ (يوسف: 80) مبتدأ، و(ما) مصدرية، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ في موضع الخبر تقديره: ومِنْ قَبْل تفريطكم في يوسف" (أبو حيان، 1998 :1134/3).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى الزمخشري؛ لأنَّه جعل (ما فرطتم) مبتدأ، و(مِنْ قبلُ) خبره، وذلك لأنّ الظرف إذا قُطع عن الإضافة لم يَجُزْ أن يقع خبرًا.

وممَّا يؤيد رأيَ أبي حيان قولُ العكبري: "﴿ومِنْ قبلُ﴾، أي: ومن قبل ذلك، ﴿ما فرّطتم﴾: في (ما) وجهان، أحدهما: هي زائدة، و(مِنْ) متعلقة بالفعل، أي: وفرطتم من قبل، والثاني: هي مصدرية وفي موضعها ثلاثة أوجه: أحدها: رفع بالابتداء، و(من قبل) خبره؛ أي: وتفريطكم في يوسف من قبل)، وهذا ضعيف؛ لأن (قبل) إذا وقعت خبرًا أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة" (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1987: 742/2، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن، 1979: 57/2).

فالعكبري كما يتضح من النص يصف قول الزمخشري بأنه ضعيف، مما يساند رأي أبي حيان.

توسيط خبر (ما دام):

قال أبو حيان في باب (كان وأخواتها) في معرض حديثه عن (خبر ما دام): "وأمَّا توسيط خبر (ليس) (سيبويه، 1983: 37/2، وابن عقيل، 1984: 262/1، وابن الناظم، 1998: 133)، فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك، وأمَّا خبرُ (ما دام) فكذلك، **ووهم** ابن معط (ابن معط،

شرح ألفيته، 1985: 860/2، والفصول الخمسون، 1977: 181) في منع توسيط خبر (ما دام)" (أبو حيان، 1998: 1169/3).

فأبو حيان . هنا . نسب الوهم لابن معط؛ لأنه منع توسيط خبر (ما دام).

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك لأنّ ما وجدتُهُ في كتب النحو كله يؤيّده، ويغلّط ابنَ معطٍ.

فقال الرضي: "ذكر ابنُ معطٍ: أن خبر (ما دام) لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غلط لم يذكره غيره" (الرضي، شرح الكافية، 2000: 212/5).

وقال الأشموني: "منع ابنُ معطٍ توسط خبر (ما دام)، وهو وَهْمٌ؛ إذْ لم يقلْ به عيرُه" (الأشموني، 1998: 231/1).

وقال ابن مالك: "ابن معط . رحمه الله . ضمن ألفيته مَنْعَ توسيط خبر (ليس ومادام)، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع" (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990: 349/1).

وقال السهيلي: "في معرض حديثه عن (كان وأخواتها): "وتوسيط أخبارها كلها جائـز... ودخل في قوله (دام وليس) وهو صحيح وإن كان ابن معط قد وهم في ألفيته فَمَنَعَ فيهما وليس له في ذلك مسوغ" (السلسيلي، 1986: 313/1).

(كان) في قولهم: (إنّ مِنْ أفضلهم كان زيدًا):

قال أبو حيان في باب (كان وأخواتها) في معرض حديثه عن (زيادة كان): "وحكى سيبويـه (سيبويـه، 1983: 153/2) (إنْ من أفضلهم كان زيدًا) على زيادة (كان)، وزعم المبرد (المبرد، 1978: 116/4–117) والرماني أنّ (زيدًا) اسم (إنّ)، واسم (كان) مضمر فيها، و(من أفضلهم) خبر كان، وكان واسمها وخبرها في موضع خبر (إنّ)، وهذا **<u>خطأ محض</u>** لجعل خبر (إنّ) جملة مفصولاً بها، بينها وبين اسمها، وهذا لا يجيزه أحد" (انظر: ارتشاف الضرب 1185/3).

فأبو حيان . هنا . قد خطَّأَ المبرد والرماني في أنهما جعلا (كان) في قولهم: (إنّ من أفضلهم كان زيدًا) غير زائدة، وقد استدلّ على صحة كلامه بما حكاه سيبويه من أنها زائدة.

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك لأنّ حكاية سيبويه تؤيده، وكذلك فقد ردّ الرضي قول المبرد، حيث قال الرضي: "ورُدَّ بأنَّ خبر (إنّ) لا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفًا" (الرضي، شرح الكافية، 2000: 202/5).

مِنْ شروط (ما) الحجازية:

قال أبو حيان في معرض حديثه عن: شروط عمل (ما) الحجازية: "الخامس: ألا يُبْدل من الخبر بدلٌ مصحوب بـ (إلا)، نحو: (ما زيدٌ شيءٌ أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به)، فهنا يستوي اللغتان الحجازية والتميمية، ذكر ذلك سيبويه (سيبويه، 1983: 316/2).

وفي كتاب القاسم البطليوسي (كتاب القاسم البطليوسي هو شرح على سيبويه اسمه شرح الصفار، انظر: بغية الوعاة 256/2): جواز نصب الخبر، ورَفْعُ ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، وهو **وهم فاحش**" (أبو حيان، 1998: 1201/3).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم الفاحش لما جاء في كتاب القاسم البطليوسي من جواز نصب الخبر ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع في نحو: (ما زيدٌ شيءٌ أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به)، وقد استدل على ذلك بما ذكره سيبويه.

إقامة الأيام المعروفة والأزمنة المحدودة مقام الفاعل:

قال أبو حيان في باب (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) في معرض حديثه عن (قيام الظرف مقام الفاعل): "وفي كتاب الترشيح: وأمَّا الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف، والربيع، وأوقات الليل والنهار، مثل: بُكْرَة وعَشِيَّة، وسَحَر إذا أردت واحدًا من الأسحار، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فإنّك تقيمها مقام الفاعل جُمَع، وكاد دريود لا يرى ذلك، ويقول: كل وقت محدود حَسُنَ فيه (ائتِني) فانصبه أبدًا كقولك: (سِيْرَ به يومَ الجمعة)، وبُكْرَةً، وغُدْوَةً، وعَشِيّة بالنصب لا غير؛ لأنك تقول: (ائتِني يومَ الجمعة)، وهذا **غلط** منه؛ لأنك تقول: (ائتني شهرَ رمضان) و(ائتِني أيامَ التشريق) ثم تقيم ذلك مقام الفاعل فتقول: (سِيْرَ شَهْرُ رمضان، وأيّامُ التشريق)، وهذا مما لا اختلاف فيه؛ لأنَّه موقوتٌ محدودٌ محصور العدد" (أبو حيان، 1998: 1335/3).

فأبو حيان . هنا . قد غلَّطَ دريود؛ لأنّه لا يرى إقامة الأيام المعروفة كيوم السبت والأزمنة المحدودة كالشتاء، وأوقات الليل والنهار كبكرة وعشية مقام الفاعل، وذلك لأن هذا مما لا اختلاف فيه؛ لأنّه موقوت محدود محصور العدد.

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك؛ لأنّ كلام سيبويه يؤيده، فقد أجاز سيبويه (سيبويه، 1983 :220/1): سِيْرَ عليه غدوةٌ، وبُكْرَةٌ، ويومُ الخميس، ويومُ السبت بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل، وكذلك ما أشبهه.

منع صرف (غُدَيّة وبُكَيْرَة):

قال أبو حيان في باب (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) في معرض حديثه عن (قيام الظرف مقام الفاعل) أيضًا: "إلا أنَّك تنوّن غُدْوَةً وبُكْرَةً إذا أردت النكرة ولا تنونها إذا أردت المعرفة من يومك الذي أنت فيه (المبرد، 1978: 354/4).

وأما غُدَيّة، وبُكَيْرَة ؛ فإنها إذا كانت معرفة لا تنصرف، وإنْ صُغِّرت؛ لأنّ علامة التأنيث المانعة لها من الانصراف باقيةٌ فيها غير مفارقة لها.

وكان دريود يجيز صرفها، وهي معرفة إذا صُغِّرَتْ قياسًا على (سَحَر)، وذلك **غلط** منه، وإنَّما صَرَفْتَهُ في تصغيره وهو معرفة؛ لأنّه قد تغير لفظُ البناء الذي كان فيه معدولاً كما كان في ذلك عُمَر وزُفَر وقُثَم إذا صغَّرتها" (أبو حيان، 1998: 1335/3–1336).

فأبو حيان . هنا . قد غلَّط دريود؛ لأنَّه أجاز صرفَ (غُدَيَّة وبُكَيْرة) وهي معرفة إذا صُغّرت قياسًا على (سَحَر).

هل يُجعل الفعل بالأول في الإضافة في نحو: (يزورنا صباحَ مساء)؟:

قال أبو حيان في باب (المفعول فيه) في معرض حديثه عن (الظرف المرّكب): "فلا يستعمل حال التركيب إلا ظرفًا، فإنْ أُضِيفَ صدرُه إلى عجزه استعمل ظرفًا وغير ظرف [فيجوز (سرنا صباحَ مساءٍ)، و(سِيْرَ عليه صباحُ مساءٍ) برفع صباح]، (ابن عقيل، 1984: 494/1)، وكان معناه معنى عطفه بالواو في قوله: صباحًا ومساءً، ومعناه: كل صباح ومساء، و**وهم** الحريري صاحب المقامات في زعمِهِ في (درّة الغواص) (الحريري، 1979: 245، والسيوطي، همع الهوامع، 2001: 141/3) أنّه في الإضافة يُجْعل الفعلُ بالأول في نحو: (يزورنا صباحَ مساء)، لا بالمساء، كما يخصّ الضربَ في قولك: (ضربتُ غلامَ زيدٍ) بالغلام دون زيد" (أبو حيان، 1998: 1395/3–1396).

فالحريري قد فرّق بين قولك (يأتينا صباحَ مساءٍ) على الإضافة و(صباحَ مساءَ) على التركيب، وأنْ الفرق هو أنّ المراد به مع الإضافة: (أنّه يأتي في الصباح وحده)، والمراد به عند تركيب

الاسمين وبنائهما على الفتح: (أنّه يأتي في الصباح المساء)؛ لأنّ الأصل: (صباحًا ومساءً)، فحذف العاطف.

وقد نسب أبو حيان إليه الوهمَ؛ لأنّه زعم أنّه في الإضافة يُجْعَلُ الفعلُ بالأول في نحو: (يزورنا صباح مساء).

وقد ردَّ على الحريري أيضًا ابنُ بري (السيوطي، همع الهوامع،2001: 142/3): بأنّ هذا الفرق لم يقلْهُ أحدٌ، بل صرّح السيرافي (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 142/3)، وابن عقيل، 1984: 495/1): بأنّ (سير عليه صباح مساءٍ)، و(صباحَ مساءَ)، و(وصباحًا ومساءً) معناهنّ واحد.

ثمّ قال: وليس (سير عليه صباحَ مساءٍ) مثل قولك: (ضربت غلامَ زيد) في أنّ السير لا يكون إلا في الصباح، كما شهر أنّ الضرب لا يقع إلا بالأول، وهو الغلام دون الثاني؛ لأنَّك إذا لمْ ترِدْ أنّ السير وقع فيهما لم يكنْ في مجيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح.

وممَّا سبق يتّضح أنّ أبا حيان كان محقًّا في نسبة الوهم للحريري.

دخول حرف الجرّ على (مَهْمَا):

قال أبو حيان في باب (المجزوم) في معرض حديثه عن (مهما): "وانفردت (مهما) مِنْ (مَنْ) و(مَا) بأنّها لا يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ، ولا يُضافُ إليها، فلا تقول: (على مهما تكنْ أكنْ)، ولا (جهة مهما تَقْصُد أَقْصُد) (الصبان، 12/4).

وقد **وَهِمَ** ابنُ عصفور (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 320/4)، فزَعَمَ أنَّه يدخلُ عليها حرفُ الجرّ" (أبو حيان، 1998: 1864/4).

فأبو حيان ـ هنا ـ قد نسب الوهم إلى ابن عصفور؛ لأنَّه أجاز دخول حرف الجرّ على (مهما).

ولم أجد أحدًا من النحاة (ابن عقيل، 1984: 133/3، والأشموني، 1998: 249/3، والشيخ خالد الأزهري، 1992: 370/4) قد ذهب إلى ما ذهب إليه ابنُ عصفور، وقد جاء قولُ السيوطي مؤيّدًا لقول ابن مالك، حيث قال السيوطي: "ولا تُجَرُّ (مهما) بحرف ولا إضافة، فلا يُقال: (على مهما تكنْ أكنْ)، ولا (جهة مهما تقصد أقصد" (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 320/4).

خبر (أنّ) التي تلي (لوْ):

قال أبو حيان في باب (أدوات يحصل بها التعليق) في معرض حديثه عن (لو): "وتلي (لوْ): (أنْ)، قال تعالى: ﴿ولَوْ أنَّهم صَبَروا﴾ (الحجرات: 5)... وزَعْمُ السيرافي (السلسيلي، 1986:

969/3، وابن عقيل، 1984: 193/3) والزمخشري (الزمخشري، المفصل، 323) أنّ خبر (أنّ) هذه لا يكون إلا فعلاً **وَهْمٌ وخطأٌ فاحشٌ**، قال تعالى: ﴿ولَوْ أنَّ مَا في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾ (لقمان: 27)" (أبو حيان، 1998: 1900/4-1901).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم والخطأ الفاحش للسيرافي والزمخشري، لأنّهما زعما أنّ خبر (أنّ) التي بعد (لو) لا يكون إلا فعلاً.

وقد كان أبو حيان محقًّا في ذلك، حيث إنّ ما ورد في كتب النحاة التي اطّلعنا عليها كان مؤيّدًا له، ومخالفًا للسيرافي والزمخشري، فمثلاً: نجد أنّ ابن مالك قد ردّ على الزمخشري بقوله: "وما منعه الزمخشري شائع ثابت في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿ولَوْ أنَّ مَا في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾" (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2000: 177/2-178).

وكذلك ردّه ابنُ الحاجب وغيره بقوله: تعالى: ﴿ولَوْ أنَّ مَا في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾ وقالوا إنَّما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية، وفي قوله:

ما أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أنَّ الفتى حَجَرٌ تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْو مَلْمُوْمُ (الأشموني، 1998: 289/3، وابن هشام، مغني اللبيب، 1998: 513/1).

كما ردَّ عليه ابنُ الناظم بقوله: "وزعم الزمخشري: أنّ خبر (أنّ) بعد (لو) لا يكون إلا فعلاً، وهو باطل بنحو قوله تعالى: ﴿ولَوْ أنَّ مَا في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾..." (ابن الناظم، 1998: 712).

ونجد أيضًا أنّ ابنَ عقيل قد نسب الغلط للسيرافي والزمخشري فقال: "وغلط فيه السيرافي، وكذلك قاله الزمخشري... والسماع يردّ ذلك" (ابن عقيل، 1984: 193/3).

هل يجوز أن تقول في تثنية المؤكد: (قام الزيدان نفساهما)؟:

قال أبو حيان في باب (التوكيد) في معرض حديثه عن (التوكيد المعنوي): "وقد **وَهِمَ** الشيخُ (انظر: شرح الألفية لابن الناظم: 501). بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعًا لأبيه، فأجاز أنْ تقول في تثنية المؤكد: (قَامَ الزيدان نَفْسَاهُمَا)، وكذا عَيْنَاهما، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين" (أبو حيان، 1998: 1947/4).

فأبو حيان قد نسب الوهم لبدر الدين المعروف (بابن الناظم)؛ لأنَّه أجاز أن تقول في تثنية المؤكّد: (قام الزيدان نفساهما أو عيناهما) وذلك بحجة أنه لم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين.

وقد رُدَّ قولُ أبي حيان بما يلي:

قال الأشموني: "وفيما قاله أبو حيان نظر، فقد قال ابنُ إياز في شرح الفصول: ولو قلت (نفساهما) لجاز فصرّح بجواز التثنية" (الأشموني، 1998: 335/2).

وقال الرضيّ: "وقد يُقالُ نفساهما وعيناهما، على ما حكى ابنُ كيسان عن العرب" (الرضي، شرح الكافية، 2000: 104/3).

وقال الشيخ خالد الأزهري: "ويجوز في غير الأفصح (نفساهما عيناهما) بالتثنية عند ابن كيسان (المصدر نفسه)، وأجاز ذلك ابن إياز في شرح الفصول تبعًا لابن معطٍ (ابن معط، شرح ألفيته، 1985: 355)، ووافقهم الرضي (الرضي، شرح الكافية، 2000: 104/3)" (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 508/3-509).

فمن العرض السابق لآراء النحاة نجد أنّه قد ذهب مذهب بدر الدين (ابن الناظم) كثيرٌ من النحاة، وليس كما قال أبو حيان من أنّه لم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين.

عطف الضمير المنفصل على الظاهر:

قال أبو حيان في باب (عطف النسق) في فصل له عن (عطف الأسماء بعضها على بعض): "ويجوزُ عطفُ المنفصل على الظاهر نحو: (أكرمتُ زيدًا وإيَّاك)، و(قام زيد وأنت)، و**وَهِمَ** شيخنا الأستاذ أبو حسن الأبّذي (ابن عقيل، 1984: 470/2) في أنَّه لا يجوز (رأيتُ زيدًا وإيّاك)، وكلام العرب على جوازه ومنه: ﴿ولَقَدْ وَصَّيْنَا الذينَ أُوتوا الكتاب مِنْ قَبْلِكُمْ وإيّاكم أنْ اتّقوا الله﴾ (النساء: 131) " (أبو حيان، 1998: 2012/4).

فأبو حيان. هنا. قد نسب الوهم إلى الأستاذ أبي الحسن الأبذي؛ لأنّه لا يجيز عطف الضمير المنفصل على الظاهر، نحو: (رأيت زيدًا وإيّاك).

وقد ردَّ ابنُ عقيل قولَ الأبذي، حيث قال ابنُ: "تقول: رأيت زيدًا وإيّاك، ومَنْعُ الأبّذي لذلك مردودٌ، قال تعالى: ﴿تخرجون الرسول وإيّاكم﴾ (الممتحنة: 1) و﴿ولَقَدْ وَصَّيْنَا الذينَ أُوتوا الكتاب مِنْ قَبْلِكُمْ وإيّاكم﴾ (النساء :131)" (ابن عقيل، 1984: 470/2).

وكذلك لم نجد أحدًا من النحاة (انظر: آراء النحاة في هذه المسالة في ابن عقيل، 1984: 47/2) قال بقول الأبّذي، وهذا ما يؤيد قول أبي حيان.

رفع المعطوف على أول مفعولي (ظنّ):

قال أبو حيان في باب (إنّ وأخواتها) في معرض حديثه عن (توابع أسماء هذه الحروف): "قال ابن مالك (ابن مالك، التسهيل، 1387هـ. 1967م: 66، وشرح التسهيل، 199: 52/2): وأجاز الكسائي رفعَ المعطوف على أول مفعوليّ (ظنّ) إنْ خَفِيَ إعراب الثاني، ومثّله بقوله: (ظننتُ زيدًا صديقي وعمرٌو انتهى).

والذي حكاه الفراء (ابن عقيل، 1984: 338/1) عن الكسائي أنّه أجاز: (أظنُّ عبدَ الله وزيدٌ قاما)، و(أظنّ عبدَ الله وزيدٌ يقومان)، و(أظنّ عبدَ الله وزيدٌ مالهما كثير) فترفع (زيدًا) في كل ما كان خبره، وخبر المنصوب مستويين، وكان لا يُجيزُ: (أظنُّ عبدَ الله وزيدٌ قائمين)، ولا (قائمًا)؛ لأنّ الرفع والنصب يستبين في (قائمين)، وما أجازه الكسائي لا يجوز عند البصريين، ولا الفراء، واتّضح من هذه المسألة: أنّ الذي صوّره ابنُ مالك وتمثيله **خطأ**، وتصحيحهما أنْ تقول: وأجاز الكسائي رفعَ المعطوف على أول مفعوليّ (ظنّ) إذا كان المسند إليهما لا يستبين فيه الإعراب؛ لكونه فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، أو جملة اسمية، فلو كان مثل: (قائمين)،أو(قائمًا) ممّا يظهر فيه الرفعُ والنصبُ لم يَجُزْ" (أبو حيان، 1998: 1290/3).

فأبو حيان. هنا .قد خطَّأَ ابنَ مالك في تصوره للمسألة وفي تمثيله عليها، بل واقترح تصحيحًا لِمَا قاله ابنُ مالك مثالاً غير الذي مثّل به.

القسم الثاني– أخطاء في نسبة الآراء إلى أصحابها:

وسنذكر في هذا القسم الأخطاء في نسبة الآراء لأصحابها، وهذه الأخطاء قد ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب، وذكرَ أسماء النحاة الذين أخطأوا في نسبة هذه الآراء، ونرتبها كما وردت في ارتشاف الضرب على النحو التالي:

كيف يُعرف القلب والأصالة؟:

قال أبو حيان في باب (محال البدل والقلب والنقل) في معرض حديثه عن (القلب): "ويُعرفُ القلب والأصالة بكون أحد اللفظين أكثر استعمالاً، نحو: لَعَمْرِي، ورَعَمْلِي... وبكون الهمزة قبل الميم في مذهب سيبويه (سيبويه، 1983: 381/4، والرضي، شرح الشافية، 1982: 22/1)، وبعدها في مذهب الجرمي، وفي كتاب القاسم الصفار (وكتابه المذكور هو شرح لكتاب سيبويه، وقد ذكره

السيوطي في بغية الوعاة 256/2، وبروكلمان، 1983: 137/2) الخلاف بين سيبويه والجرمي بعكس ما ذكرنا، وهو **وهم**" (أبو حيان، 1998: 336/1).

فأبو حيان . هنا . قد ذكر الخلاف بين سيبويه والجرمي في معرفة القلب والأصالة، حيث نقل عن سيبويه أنّه يُعرف بكون الهمزة قبل الميم، وعن الجرمي بأنّه يُعرف بكون الهمزة بعد الميم، وقد نسب الوهم للقاسم الصفار؛ لأنّه نقل هذا الخلاف بطريقة معكوسة؛ فنسب رأي الجرمي لسيبويه ورأي سيبويه للجرمي.

وقد ذكر ركن الدين الإستراباذي ستة أمور يُعرف بها القلبُ (ركن الدين الإستراباذي، 2004: 185/1– 193)، منها: أنّه بأصل المقلوب.

النّسب إلى (رَكُوْبَة) و(حَمُوْلَة):

قال أبو حيان في باب (النّسب): "وأمَّا فَعُولة كـ (رَكُوْبَة، وحَمُوْلَة)، فمذهب سيبويه (سيبويه، 1983: 339/3) حذف الواو فتقول: رَكَبِيّ إذْ قد سُمِعَ من كلامهم شَنَئِيّ في شَنُوءة، ومذهب الأخفش (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 203/5) والجرمي (ابن عقيل، 1984: 366/3) والمبرد (المبرد، 1978: 140/3، وابن يعيش 146/5– 147) النسب إليه على لفظه، فتقول: رَكُوبِيّ، ومذهب ابن الطراوة (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 163/6): أنك تحذف الواو، وتُقِرّ ما قبلها على ضَمّه فتقول: رَكُبِيّ. بضم الكاف. ووقع في الغرّة نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو **وهم**" (أبو حيان، 1998: 614/2).

فأبو حيان. هنا. قد نسب الوهم إلى ابن الدهان في الغرّة؛ لأنّ ابن الدهان قد نسب مذهب ابن الطراوة لسيبويه والأخفش.

وقد نسب ابنُ عقيل أيضًا الوهمَ لابن الدهان في الغرّة، لأنّه نسب ذلك إلى سيبويه والأخفش، حيث قال ابنُ عقيل: "وفي الغرّة لابن الدهان نسبة هذا إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم "(ابن عقيل، 1984: 366/3).

وكذلك لم أجد أحدًا من النحاة (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 203/5) قد نسب هذا المذهب إلى سيبويـه والأخفش، إلا أنّ الفارسي (المسائل العضديات 3) ذكر أنّ الأخفش في النسب إلى فَعُوْلَة يحذف الواو، وبذلك يخالف ما قاله أبو حيان.

حذف ياء (جوارٍ):

قالٍ أبو حيان في باب (ما لا ينصرف) في معرض حديثه عن (جوارٍ): "وما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ يكون جمعًا متناهيًا نحو: (جوارٍ)، فهذا ينوّن في الرفع والجرّ وتظهر الفتحة بغير تنوين في النصب، وما كان منه علمًا فمذهب يونس (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2000: 1001/2، وما ينصرف وما لا ينصرف 113) وأبي زيد (ابن السراج، 1985: 91/2) وعيسى (ابن عقيل، 1984: 31/3) والكسائي (ابن السراج، 1985: 91/2)، وأهل بغداد: أنّ الفتحة تظهر في حالة الجرّ كما تظهر في النصب، ويمتنع التنوين مطلقًا فتقول: (قام جواري)، و(رأيتُ جواريَ)، و(مررت بجواريَ)... وما ذكره أبو علي (الفارسي، الإيضاح العضدي، 1969: 303–304، والمسائل المنثورة 229): من أنّ يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنّه لا تُحذف الياءُ إذا كان (جوارٍ) نكرةً ولم يسمّ به فتقول: (هن جواري)، و(مررت بجواريَ) فلا يُنوّن: **وَهْمٌ وخَطأٌ ومخالفة للغة العرب والقرآن**" (أبو حيان، 1998: 889/2– 890).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم والخطأ ومخالفة لغة العرب والقرآن للفارسي؛ وذلك لأنّه نقل عن يونس وغيره في النكرة ما قالوه في العَلَم.

وكذلك نجد أنّ ابن عقيل أيضًا قد نسب الوهم للفارسي فيما نقله عن يونس وغيره، فقال: "ووقع للفارسي وهم في ذلك فنقل عنهم في النكرة أيضًا ما قالوه في العلم" (ابن عقيل، 1984: 31/3).

كما أنّنا لم نجد أنّ أحدًا من النحاة (ابن عقيل: 1984) قد نقل عن يونس وهؤلاء أنّهم ذهبوا إلى أنّه لا تُحذف الياءُ إذا كان (جوارٍ) نكرةً، وممّا يدلّ على أنّ أبا حيان كان على صواب فيما قاله.

هل يجوز قولك: (الطائرُ فيغضب زيدٌ الذباب)؟:

قال أبو حيان في باب (الفاعل): "وأجاز قومٌ: (الطائرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ) على نية طرح (أل) من الغاضب كأنّه قال: (فغاضبٌ زيدٌ)، وهذا لا يجوز، وقد **غلط** ابنُ بابشاذ (ابن بابشاذ 202/2) فحكى عن أبي الحسن: أنّه يجيز ما أجاز الفارسي (الإيضاح العضدي: 90)، من قوله: (الطائرُ، فيغضبُ زيدٌ الذباب)" (أبو حيان، 1998: 1058/3).

فأبو حيان . هنا . قد غلَّط ابنَ بابشاذ في حكايته عن أبي الحسن (الأخفش) من أنّه يجيز ما أجازه الفارسي من قوله: (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذباب).

إعراب المعطوف على خبر (ما) بخبر لا يُوْجِب:

قال أبو حيان في معرض حديثه عن (ما) الحجازية: "إذا عطفت على الخبر بحرف لا يُوْجِب [الحرف الموجب مثل: (بل) و(لكن)، أي أن المعطوف بهما موجب، وغير الموجب مثل: (لا)،] نحو: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا) جاز في (قاعد) وجهان (الرضي، شرح الكافية، 2000: 255/2): أحدهما: نصبه عطفًا على الخبر، وهو أجود.

والآخر: رفعُه على إضمار (هو)... وأمّا الخفضُ فيه على التوهّم فمسموعٌ، لكن عامة النحويين لا يجيزونه، وأجازه الكسائي والفراء قياسًا، ونِسْبَةُ النّحاس جواز ذلك إلى سيبويه **وَهْمٌ**، وإنّما حكى ذلك سيبويه (سيبويه، 1983: 66/1– 68) في (لَيْسَ)" (أبو حيان، 1998: 1202/3).

فأبو حيان . هنا . قد وَهَّمَ النحاسَ في نسبة جواز الخفض على التوهم في نحو قولك: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا)، إلى سيبويه وذكر أن سيبويه إنّما حكى ذلك في (ليس).

وليس النحاس وحده مَنْ نسبَ إلى سيبويه ذلك، فنجد أيضًا أن ابن عصفور قد نسب ذلك إليه، حيث قال ابن عصفور: "وحكى سيبويه . رحمه الله . الخفض على توهم الباء في نحو قولك (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) بخفض (قاعد)، وذلك قبيح" (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 596/1).

ولم نجد أن أحدًا من النحاة (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 114/2) قد نسب ذلك إلى سيبويه غير النّحاس وابن عصفور.

وقد ذكر الرضي ذلك ولكن لم ينسبه إلى سيبويه، حيث قال الرضي في معرض حديثه عن (ما وليس): "وقد يُجرّ المعطوف على خبرهما المنصوب أيضًا مع الرفع والنصب نحو: (ما زيد قائمًا ولا قاعدًا ولا قاعدٌ ولا قاعدٍ) وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما" (الرضي، شرح الكافية، 2000: 255/2).

هل يجوز (إنّ قائمًا الزيدان)؟:

قال أبو حيان في باب (إنَّ وأخواتها): "ولا يجوز: إنّ قائمًا الزيدان) خلافًا للأخفش (ابن عقيل، 1984: 313/1، وابن مالك، شرح الكافية الشافية،2000: 212/1) والفراء (ابن السراج، 1985: 256/1)، و**وهم** صاحبُ البسيط فحكى جواز هذا عند البصريين، وحكى أنّ الكوفيين لا يجيزون إلا أن تقول: (إن قائمين الزيدان)، ولا يجيزون إفراد الاسم" (أبو حيان، 1998: 1253/4).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى صاحب البسيط؛ لأنّه حكى جواز (إنّ قائمًا الزيدان) عند البصريين، وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه، أي: أن أبا حيان قد وَهَّمَ صاحب البسيط في نسبة الرأي للبصريين.

ولم يكن صاحب البسيط وحده قد حكى ذلك عن البصريين، وإنَّما حكى ذلك عنهم ابن السراج أيضًا فقال: "وأجاز البصريون (إن قائمًا الزيدان) و(الزيدون)" (ابن السراج، 1985: 256/1).

فهل ابن السراج أيضًا قد وهم في نسبة هذا الرأي للبصريين؟ ومن خلال بحثنا في الكتب النحوية الأخرى (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 164/2) لم نجد أحدًا آخر قد نسبَ هذا الرأي للبصريين.

إقامة صفة المصدر مقام الفاعل:

قال أبو حيان في باب (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) في معرض حديثه عن (الأشياء التي تقوم مقام الفاعل): "وإذا حُذِفَ المصدر، ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف، ذهب سيبويه (سيبويه، 1983: 228/1): إلى أنَّه لا يجوز، لا تقول: (سِيرَ عليه سريعٌ) ولا حثيث، تريد: سيرٌ سريعٌ وسيرٌ حثيثٌ، بل تنصب الوصف على الحال.

و**وهم** ابنُ عصفور في قوله: إنّ سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر، وقد نص سيبويه على أن ذلك لا يُقام" (أبو حيان، 1998: 1332/3).

فأبو حيان. هنا. قد وهَّمَ ابنَ عصفور؛ لأنَّه نسب إلى سيبويه أنّه انفرد بإقامة صفة المصدر، وذكر أن سيبويه نص على أنّ ذلك لا يُقام.

حذف (ما) من (لاسيّما):

قال أبو حيان في باب (المستثنى) في معرض حديثه عن (لاسيَّما): "والاسم بعدها إن كان معرفة فيجوزُ جرّه على زيادة (ما) فتقول: (قام القوم لاسيّما زيدٍ) وتَجْويزُ حذف (ما) نصّ عليه سيبويه (انظر: الكتاب 286/2)، و**وهم** ابنُ هشام (ابن عقيل، 1984: 597/1) في زعمه عن سيبويه أنّها زائدة لازمة" (أبو حيان، 1998: 1550/3).

فأبو حيان. هنا. وَهَّمَ ابنَ هشام الخضراوي في نقله عن سيبويه أنّ (ما) في (لاسيّما) زائدة لازمة.

وكذلك وَهَّمَ ابنُ عقيل أيضًا ابنَ هشام الخضراوي في ذلك حيث قال ابنُ عقيل: "ويجوز حذفُ (ما)، فتقول: (لا سيّ زيدٍ)، نصّ على ذلك سيبويه، قال: وإنْ حذفت (ما) فعربيّ، فقول الخضراوي: إنّ سيبويه قال: إنّ (ما) زائدة لازمة وهم" (ابن عقيل، 1984: 579/1).

الفصل بين (رُبّ) والنكرة بالقَسَم:

قال أبو حيان في باب (المجرور) في معرض حديثه عن (رُبَّ): "ولا يجوز الفصلُ بينها وبين النكرة، وأجاز عليّ بن المبارك الأحمر: الفصلَ بينهما بالقسم فتقول: (رُبَّ والله رجل صالح لقيته)، ووَهِمَ ابنُ عصفور (انظر: شرح الجمل لابن عصفور 506/1) في نسبة جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر، وغرَّهُ شهرة خلف الأحمر" (أبو حيان، 1998: 1740/4).

فأبو حيان ـ هنا ـ قد نسب الوهمَ لابن عصفور لأنّه نَسَبَ جواز الفصل بين (رُبّ) والنكرة لخلف الأحمر، وذكر أبو حيان أنّ هذا الرأي لعليّ بن المبارك الأحمر، وأنّ الذي أوقع ابنَ عصفور في هذا الوهم هو شهرة خلف الأحمر.

إذا حُذِفَ حرف الجرّ من (أنَّ) و(أنْ) فما موضعه؟:

قال أبو حيان في فصل له عن (الفعل لازم ومتعدّ): "وإذا حُذِفَ حرفُ الجرّ من (أنّ وأنْ)، ففي كتاب سيبويه (سيبويه، 1983: 126/3– 127) النصّ عن الخليل أنّ موضعه نصب، واتّفق ابنُ مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، 150/2)، وصاحبُ البسيط على أنّ مذهب الكسائي أنّه جرّ، وأنّ الفراء قال: هو في موضع نصب، قال في البسيط: "أكثر النحويين على أنّه في موضع نصب"، ووَهِمَ ابنُ مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990: 150/2) وصاحب البسيط، فنقلا أنّ مذهب الخليل أنَّه في موضع جرّ، ووَهِمَ ابنُ مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990: 150/2، وابن عقيل، 1984: 429/1) فنقل أنّ مذهب سيبويه أنّه في موضع نصب كالفرّاء.

ولم يُصرّح سيبويه فيه بمذهب، إنَّما ذكر مذهب الخليل أنّه في موضع نصب" (أبو حيان، 1998: 2090/4).

ومثال حذف حرف الجر من (أنْ وأنّ) قولك: (غضبتُ أنْ تخرجَ) و(عجبتُ أنّك تقوم)، أي: (من أنْ تخرجَ) و(من أنّك تقوم).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى ابن مالك وصاحب البسيط؛ لأنَّهما نقلا أنّ مذهب الخليل أنّه إذا حُذِفَ حرف الجرّ من (أنّ وأنْ) أنّه في موضع جرّ، وقال أنّه في كتاب سيبويه النص عن الخليل أنّ موضعه نصب.

وكذلك فقد نسب أبو حيان الوهم أيضًا إلى ابن مالك لأنّه نقل أنّ مذهب سيبويه أنّه في موضع نصب وقال أنّ سيبويه لم يصرّح فيه بمذهب وإنَّما ذكر مذهب الخليل أنّه في موضع نصب.

ترخيم المركب تركيب جملة:

قال أبو حيان في باب (ترخيم المنادى): "وأجازَ بعضُ النحويين ترخيمَ ما زاد على ثلاثة، فأجازَ في غَضَنْفَر: يا غَضَنْفُ؛ فإنْ كان علمًا فإمَّا أنْ يكون مركبًا تركيب المزج، أو تركيب الجملة، إنْ كان مركبًا تركيب الجملة فنصَّ سيبويه (سيبويه، 1983: 269/2) على أنَّه لا يجوز ترخيمه، وزعم ابنُ مالك (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2000: 30/2) أنّ سيبويه أجاز ترخيم الجملة، وكرَّرَ ذلك في تصانيفه، وهو **غلط وسوء فهم منه** على سيبويه" (أبو حيان، 1998: 2230/5).

فأبو حيان. هنا. قد نسب الغلط وسوء الفهم إلى ابن مالك؛ لأنّه زعم أنّ سيبويه أجاز ترخيم الجملة.

قال ابن مالك: "المركب بإسناد كـ: (تأبط شرًّا) أكثر النحويين يمنعون ترخيمه، لأنّ سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم، ونصّ في باب النسب على أنّ من العرب مَنْ يرخمه، فيقول في (تأبط شرًا): (يا تأبط)" (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990: 422/3).

فابن مالك . كما يتضح من النص السابق . نقل عن سيبويه أنّه منع ترخيم المركب تركيب جملة في باب الترخيم، وأجازه في باب النسب.

قال ابنُ عقيل: "النحويون متفقون على منع ترخيم العلم المركب تركيب إسناد، ونصّ سيبويه في باب الترخيم على المنع، قال: الحكاية لا ترخم، ومَثَّلَ بتأبط شرًّا، وبرق نحره... قال المصنف (أي: ابن مالك) ونصّ في النسب أن من العرب مَنْ يرخمه، فيقول: يا تأبط. انتهى... وليس هذا نصًّا في الترخيم؛ لاحتمال إرادة الإفراد لا على جهة الترخيم، أي: ينادي مرّة: يا تأبط شرًّا، ومرة: يا تأبط" (ابن عقيل، 1984: 553/2).

فيُفهمُ من كلام ابن يعيش السابق أن سيبويه لم ينصّ على جواز ترخيم المركب تركيب جملة، وهذا يؤيّد كلام أبي حيان السابق.

ترخيم العلم الثلاثي الساكن الوسط المجرد من تاء التأنيث:

قال أبو حيان في باب (ترخيم المنادى): "وشرطُ ما عُرِّي من تاء التأنيث في جواز ترخيمه علميَّتُه، وهو إمَّا أنْ يكون ثلاثيًّا أو يزيد، فإنْ كان ثلاثيًّا، فإمَّا أنْ يكون ساكن الوسط أو متحرّكه، إنْ كان ساكنَ الوسط، نحو: بَكْر، وهِنْد، فالمشهور أنَّه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الأخفش (ابن الشجري 81/2)، وبعض الكوفيين (الأشموني، 1998: 68/3)، و**وهم** ابن عصفور (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 113/2–114) في قوله: إنَّه لا يجوز ترخيمه قولاً واحدًا، والخلاف فيه نقله ابنُ هشام (الأشموني، 1998: 68/3)، وأبو البقاء العكبري (العكبري، اللباب 281/2)، وصاحب النهاية، وابنُ الخشان عن ابن هشام" (أبو حيان، 1998: 2232/5).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى ابن عصفور لقوله: أنّه لا يجوز ترخيم العلم الثلاثي الساكن الوسط المجرد من تاء التأنيث قولاً واحدًا، في حين أن هذه المسألة فيها خلاف بين النحاة، وابن عصفور لم ينقل هذا الخلاف.

المبحث الثاني– أخطاء لم ينسبها أبو حيان إلى نحاة معيّنين:

وسوف نذكر في هذا المبحث الأخطاء النحوية التي ذكرها أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضرب"، ولم ينسبها إلى عالم بعينه، ونرتبها كما وردت في ارتشاف الضرب على النحو التالي:

إبدال الميم من النون الساكنة:

قال أبو حيان في باب (محال البدل والقلب والنقل): "وقد تُبْدَلُ الميمُ من النون الساكنة وجوبًا في نحو: (عَنْبَر)، و﴿وأنْ بُوْرِكَ﴾ (النمل: 8)، ومنها جوازًا في (حَنْظَل)، وأنْغَرَت الشاة، والبَنَان، قيل: وفي (طانَهُ الله على الخير)، فقالوا: حَمْظَل، وأمْغَرَتِ الشاةُ، والبَنَام، وطامَهُ، ودعوةُ مَنْ جَعَلَ (طانَهُ) أصلاً، وأنَّهم قالوا: (يَطِيْن) ولم يقولوا: (يَطِيْم) **خطأ**، وقد حكاه يعقوب (أبو الطيب اللغوي، 1960: 81– 82)، وكلاهما أصل" (أبو حيان، 1998: 323/1–324).

فأبو حيان . هنا . قد خَطَّأَ دعوى مَنْ جَعَل (طانَه) أصلاً، وقال (يطين) ولم يقـــلْ يطيم، وذكر أبو حيان أنّ كليهما أصل.

وما ورد في كتاب تهذيب اللغة يؤيد كلام أبي حيان، حيث قال المرادي: "طانه على الخير وطامَه يعني: جَبَلَه، ويُقال: لقد طانني الله على غير طينتك، وطانَ فلانٌ وطامَ إذا حَسُنَ عملُه، يُقال: ما أحسن ما طامَه، وطانه" (انظر: تهذيب اللغة 26/14).

وكذلك ما جاء في كتاب الإبدال: "يُقال: طانَهُ الله على الخير وطامَهُ عليه، أي: جَبَلَهُ عليه" (الهروي، 1964: 428/2، وابن جني، 1985: 425/1، وابن عصفور، الممتع، 1979: 393/1-394، وابن هشام، نزهة الطرف، 1990: 162).

النسب إلى جمع التكسير:

قال أبو حيان في باب (النسب) في معرض حديثه عن (النسب إلى جمع التكسير): "والجمع المكسّر الذي لا واحد له من لفظه نحو: أبابيل يُنسب إلى لفظه... فإنْ كان النسب لا يُوهِمُ تغيير المعنى نَسَبْتَ إلى مفرده فتقول في النسب إلى الفرائض: فَرَضِيّ (ابن سيده، 246/13، وابن عصفور، المقرب، 1971: 56/2)، وقول الناس: فرائضيّ وكُتُبِيّ وقَلانِسِيّ **خطأ**" (أبو حيان، 1998: 227/2-228).

فأبو حيان . هنا . يرى أنّ النسب إلى جمع التكسير يكون بالنسب إلى مفرده إنْ كان النسب لا يُوهِمُ تغيير المعنى، وهو قد خطَّأَ قول مَنْ قال في النسب إلى فرائض وكُتُب وقلانس: فرائضيّ، وكُتُبِيّ، وقلانِسِيّ.

وما جاء في كتب النحو كان موافقًا لرأي أبي حيان، حيث قال الأشموني: "تقول في النسب إلى: فرائض وكتب وقلانس: فَرَضِيّ، وكتابِيّ، وقَلَنْسِيّ، وقول الناس: فرائضيّ، وكُتُبيّ، وقلانسيّ خطأ" (الأشموني، 1998: 451/3).

وقال ابنُ عقيل: "وقول الناس: فرائضيّ وكُتُبيّ، يُعَدّ في اللحن" (ابن عقيل، 1984: 379/3). وقال ركن الدين: "وإذا أُريد النسبة إلى الجمع رُدَّ الجمع إلى الواحد، لكون الجمع أثقل، وحصول الغرض بالنسبة إلى الواحد، فيقال في النسب إلى كُتُب وصُحُف ومساجد وفرائض: كتابيّ، وصحفيّ، ومَسْجديّ وفَرَضِيّ، هذا إذا كان الجمع غير علم وكان للجمع واحد مستعمل" (ركن الدين الإستراباذي، 2004: 411/1).

الرفع بعد (كذا):

قال أبو حيان في باب (الكناية عن العدد) في معرض حديثه عن (كذا): "يجوز: كذا درهمٍ بالخفض، وكذا دراهمَ، وأمّا تجويزهم بعد كذا الرفع **فخطأ**" (أبو حيان، 1998: 296/2- 297).

فأبو حيان . هنا . قد خطَّأَ تجويز الرفع بعد (كذا)، وكذلك لم نجد أحدًا من النحاة (ابن هشام، مغني اللبيب، 1998: 376/1، وابن عقيل، 1984: 118/2- 119) أجاز الرفع بعد (كذا).

الضمير العائد على الموصول:

قال أبو حيان في باب (الموصول) في معرض حديثه عن (الضمير العائد على الموصول): "فلو كان الموصول غير (الذي) وفروعه كـ (مَنْ) و(ما) وَجَبَت الغيبة نحو: (أنا مَنْ قام)، و(أنتَ مَنْ قام)، ومن أطلق جواز الوجهين (أي: الحضور والغيبة) في الموصولات كلها فهو **واهم**" (أبو حيان، 1998: 1022/2).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى من أجاز أن يكون الضمير العائد على الموصول حضوريًّا أو غيبة في الموصولات كلها، وهو يرى أنّه إذا كان الموصول غير (الذي) وفروعه وَجَبَت الغيبة (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 298/1).

مطابقة العائد للضمير الذي يعود عليه:

قال أبو حيان في باب (الموصول) في معرض حديثه عن (الضمير العائد على الموصول): "ويجوز أن يعود مطابقًا للضمير في تكلمه، أو خطابه فتقول: (أنا الذي قمتُ)، و(أنتَ الرجل الذي قمتَ)... والتثنية والجمع والتأنيث يجري هذا المجرى ومراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب كثيرٌ في لسان العرب نثرًا ونظمًا، فقول مَنْ خصّ ذلك بالشعر، وقول من منع ذلك وَهُمْ الكوفيون **خطأ**" (أبو حيان، 1998: 1022/2).

فأبو حيان . هنا . قد خطّأ الكوفيين لأنّهم خصّوا مراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب في العائد (ابن عقيل، 1984: 156/1– 157) بالشعر، وكذلك خطّأ مَنْ منع ذلك.

الجـرّ بالمجـاورة:

قال أبو حيان في باب (النعت) في معرض حديثه عن الجرّ بالمجاورة: "وممّا لم يَتْبَعِ النعتُ فيه المنعوتَ قول العرب: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بجر (خرب)، وحقّه الرفع؛ لأنّه وصف للجُحْرِ لا للضبّ، لكنه جُرّ لمجاورته المجرور، وهذا يقولون فيه الخفض على الجوار (ابن عقيل، 1984: 403/2، والسيوطي، المطالع السعيدة، 1983: 440). وجاء في ذلك عدّة أبيات (الأنباري: 605/2)، وهذا رواه سيبويه (سيبويه، 1983: 436/1)، وغيرُه عن العرب بالرفع، وهو الأصلُ، والقياس الجرّ، فحمله الأكثرون على أنّه صفة للجُحْر لكنهم جَرُّوه للمجاورة كما ذَكَر، وتقول: (هذه جِحْرَةُ ضبابٍ خَرِبَةٍ)، فتجرّ **غلطوا** في ذلك فجرّوا" (أبو حيان، 1998: 1912/4– 1913).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الغلط لمن جرّ (خربة) على المجاورة في قولك: (هذه جِحْرَةُ ضبابٍ خربةٍ).

وقد جاء قول الفراء مؤيّدًا لأبي حيان، حيث قال الفراء: "لا يُخْفَضُ بالجوار إلا ما استعملته العربُ كذلك، فلا يُقاسُ ما استُعمِل على ما لا يُستعمل، فلو قِيل: (هذه جِحْرَةُ ضَبّ خربة) لم يجزْ الإتباع للجِحْرة؛ لأنّ الخفض على الجوار لمْ يُسمعْ إلا في التوحيد خاصّة" (البغدادي، 1989: 91/5).

(حتّى) التي تضمنت معنى (صار):

قال أبو حيان في معرض حديثه عن (حتى): "وإذا وقع الاسمُ جاز الرفعُ في الاسم بعدها، نحو: (ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروب)، و(حتى زيدًا مضروبًا)، و(حتى زيدٍ مضروبٍ) وإذا رفعتَ ما بعدها، ونصب الاسم بعد الاسم دخل في الكلام معنى (صارَ) لكنّها لم تَقْوَ في معناها حتى تنصِبَ، وقد **غلط** قومٌ فنصبوا الاسمَ بمعنى (صارَ)" (أبو حيان، 1998: 2002/4).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الغلط لقوم لأنّهم نصبوا الاسم بعد الاسم بعد (حتّى) التي تضمَّنت معنى (صارَ)؛ لأنَّها لمْ تقوَ في معناها حتى تنصب.

تقديم معمول الشرط على الأداة:

قال أبو حيان في باب (الاشتغال): "ومَنْ أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط نحو: (زيدًا إنْ تكرمْهُ يكرمْك) أجاز أن يدخل ذلك في الاشتغال فتقول: (زيدًا إنْ تكرمْهُ يكرمك)، مَنْ زَعَمَ أنّ تقديم معمول الشرط على الأداة لا يجوز بلا خلاف فهو **واهم**" (أبو حيان، 1998: 2162/4-2163).

فأبو حيان . هنا . قد نسب الوهم إلى من زعم أن تقديم معمول فعل الشرط على الأداة لا يجوز بلا خلاف.

المبحث الثالث– أخطاء نسبها غيرُ أبي حيان إلى النحاة:

ونذكر فيه الأخطاء النحوية الواردة في "ارتشاف الضرب" والتي ذكرها نحاة غير أبي حيان منسوبة إلى بعضهم . خطأ . وسوف نذكر هذه الأخطاء كما وردت في ارتشاف الضرب على النحو التالي:

قلب همزة الممدود الأصلية واوًا في التثنية:

قال أبو حيان في باب (التثنية) في معرض حديثه عن (تثنية الممدود): "المهموز إنْ كان قبل الهمزة ألف زائدة، والهمزةُ أصلٌ نحو: (قرّاء) أُقِرّت، فقيل: قرّاءان، وقلَّ إبدالُها واوًا، ولم يذكره سيبويه (سيبويه، 1983: 351/3– 352، وابن عقيل، 1984: 60/1)، وفي كتاب بغية الآمل (كتاب "بغية الآمل" لمحمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إمامًا في صناعة العربية، توفي بأشبيلية سنة 218هـ، انظر: بغية الوعاة 21/1) **<u>خطَّأ</u>** النحويون الفارسي (الفارسي: التكملة، 1980: 42/2) في جواز قلبها واوًا قياسًا على النسب" (أبو حيان، 1998: 559/2– 590).

فأبو حيان . هنا . نقل من كتاب "بغية الآمل" أن النحويين خطَّؤوا الفارسي في جواز قلب همزة الممدود واوًا في التثنية إذا كانت الهمزة أصلية.

قال ابن عصفور في حديثه عن الهمزة في الممدود: وإنْ كان ألفًا فلا تخلو الهمزة أنْ تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمَّا للإلحاق وإمَّا للتأنيث، فإنْ كانت أصلاً نحو: قرّاء، لأنّه من قرأ يقرأ، ألحقتَ العلامتين من غير تغيير، فتقول: قراءان في الرفع، وقراءين في النصب والخفض، وقد يجوز قلبهما واوًا، وذلك قليل جدًا، فيُقال: قرّاوان وقرّاوين (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 143/1، وابن سيده: 115/15).

فابن عصفور . كما يتضح من النص . السابق يجيز قلب همزة الممدود واوًا في التثنية إذا كانت الهمزة أصلية، ويقول بأنّه قليل جدًّا.

جمع (شاة) بالألف والتاء:

قال أبو حيان في باب (جمع المؤنث السالم): "ولا يجوز جَمْعُ شفةٍ، وشاة، وامرأةٍ، وأمَة، وفلانة، وفُلَة بالألف والتاء... ونصّ الزجاجيّ (انظر: الجمل للزجاجي 381): أنَّه لا يُقالُ أموات، وفي حواشي مَبْرَمان قال المبرد: النحويون يجيزون شاهات، قال المبرد: هذا **<u>خطأ</u>**" (أبو حيان، 1998: 586/2).

فأبو حيان . هنا . نقل عن المبرد أنَّه قال: بأن النحويين يجيزون (شاهات)، ثم نقل أبو حيان عن المبرد أيضًا أنّه خطَّأَ النحويين في ذلك.

جمع تمييز المائة:

قال أبو حيان في باب (العدد) في معرض حديثه عن (تمييز ألف ومائة): "فإنْ كان تمييز ألفٍ ومائة فيُفرد، تقول: ألفُ رَجُلٍ، ومائة رَجُلٍ، وأجاز الفراء (ابن عقيل، 1984: 69/2، والسيوطي، همع الهوامع، 2001: 76/4) جمعَ تمييز المائة قال: ومن العرب مَنْ يَضَعُ السنين موضعَ السنة، وقال المبرد (المبرد، 1978: 169/2– 170): هو **خطأ** في الكلام، وإنَّما يجوز في الشعر للضرورة" (أبو حيان، 1998: 744/2).

فالمبرد . كما يتضح من النص السابق . قد خطَّأَ الفراء لأنَّه أجاز جمعَ تمييز المائة في الكلام، وذكر بأن ذلك يجوز في الشعر فقط.

قال المبرد: وقد قرأ بعضُ القراء بالإضافة فقال: ﴿ثلاث مائَةِ سِنِينَ﴾ (الكهف: 25)، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنَّما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنّا نحمله على المعنى؛ لأنَّه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أنْ تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع (المبرد، 1978: 169/2– 170).

وقال الشيخ خالد الأزهري: "وقد تُضافُ المائةُ إلى جمعٍ كقراءة الأخوين حمزة والكسائي ﴿ثَلاثَ مائَةِ سِنِينَ﴾، بحذف التنوين (أي: حذفه من كلمة (مائة) للإضافة" (الشيخ خالد الأزهري، 1992: 474/4).

فمَنْ أجاز أنْ تُضاف المائة إلى الجمع استشهد بالقراءة السابقة لحمزة والكسائي.

(بَشَر) هل هي للكثير أم للقليل والكثير؟:

قال أبو حيان في باب (العدد): "حكى أبو علي في الشيرازيات (أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، 1976: 370/2) عن أبي عثمان، قال: أضافوا إلى رَهَطٍ ونَفَرٍ، ولم يضيفوا إلى قَوْمٍ، لأنَّه يكون للقليل والكثير، ولا إلى بشرٍ لأنّه يكون للكثير، و**وَهَّمَ** الفارسي (الفارسي، التكملة، 1980: 271) أبا عثمان في قوله: إنّ بشرًا للكثير، وهو يقع على الواحد والجمع" (أبو حيان، 1998: 747/2).

فالفارسي . هنا . قد نسب الوهم لأبي عثمان في قوله: إنّ (بَشَرًا) للكثير.

قال ابن عقيل: إنْ كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز إضافة اسم العدد إلى اسم الجمع أو اسم الجنس، وإنْ كان يُستعمل للكثرة أو لها وللقلة لم يجز، فتقول: ثلاث ذَوْدٍ، وثلاثة نفر، وتسعة رهط،

لأنّها لا تكون إلا للقليل، ولا تقول: ثلاثة بشر، لأنّ بشرًا يكون للكثير، ولا ثلاثة قوم، لأنّ قوم يكون للقليل والكثير" (ابن عقيل، 1984: 2/73- 74).

لغات (كأيِّن):

قال أبو حيان في باب (الكناية عن العدد) في معرض حديثه عن (كأيِّن): "وأفصحُ لغاتها (كأيِّن)، وتليها (كائِن) وهي قراءة ابن كثير، و(كيءٍ) حكاها المبرد، و(كَأَيِنْ) وبه قرأ ابنُ محيصن (الأشموني، 1998: 3/343)، والأشهب العقيلي، وحكاها ابن كيسان والأعلم (ابن عقيل، 1984: 2/117)، وزعم ابن خروف أنَّ الأعلم **غلط** في ذلك وأنّها (كايْ) بألف وياء، وهو **الغالط** لم يَحْك هذا أحدٌ غيره" (أبو حيان، 1998: 2/792).

فابن خروف . هنا . قد غلَّطَ الأعلم في حكايته لـ (كَأَيِّنْ) عن العرب، وقال بأنَّها (كايْ) بألف وياء، وقد ردّ أبو حيان قولَ ابن خروف، وقال بأنّه هو الغالط لأنّه لم يحكِ هذا أحدٌ غيره.

وكذلك نجد ابن عقيل أيضًا قد ردّ قولَ ابن خروف بأنّ غير الأعلم قد ضبطها كما سبق، لا كما ذكر ابن خروف، وبأنّ ما ذكره ابن خروف لم يحكه غيره، قال ابن عقيل: " و(كأيٍ) وهي مقلوبة عن (كيئٍ) المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي (كأين) وبهذا قرأ ابن مُحَيْصِن والأشهب، وحكاها ابن كيسان والأعلم؛ وزعم ابن خروف أنّ الأعلم غلط فيها، وهي (كاي) بألف ثم ياء، ورُدَّ بأنَّ غير الأعلم قد ضبطها كما سبق، لا كما ذكر ابن خروف، وبأنّ ما ذكره ابن خروف لم يحكه غيره" (ابن عقيل، 1984: 2/117).

الجمع بين ألفين في الوقف:

قال أبو حيان في باب (الوقف): "فأمَّا قول أبي العباس المهدوي: أنَّه قد يجوز أن يُجمع بين ألفين في الوقف، كما يُجْمع بين الساكنين في الوقف **فخطأ لا يصحّ بوجه**، قاله ابنُ هشام" (أبو حيان، 1998: 2/817).

فابن هشام قد خطَّأَ المهدوي في قوله بأنّه يجوز الجمع بين ألفين في الوقف كما يُجمع بين الساكنين في الوقف.

تثنية الوصف وجمعه:

قال أبو حيان في باب (المبتدأ والخبر): "الوصف القائم مقام الفعل... لا يجوز تثنيته ولا جمعه إلا على لغة، وهي لغة لبني الحارث، وقال ابن السراج: (القائمان أبواهما أخواك) لا يجوز، وقد

نصّ كثير من النحاة على أنّ هذا الوصف لا يُثنى ولا يُجمع.

وقال القاضي أبو محمد (ابن عقيل، 1984: 207/1) بن حوط الله: هذا **غلط**، ويجوز تثنيته وجمعه، وجَعَلَ من ذلك (أو مُخْرِجِيّ هم) (البخاري، 1932: 4/1)." (أبو حيان، 1998: 1081/3- 1082).

فالقاضي أبو محمد بن حوط الله . هنا . قد غلَّط ابن السراج؛ لأنّ ابن السراج لا يجوز عنده (القائمان أبواهما أخواك)، وقد أجاز ابنُ حوط الله ذلك وجعل منه" أو مُخْرِجِيّ هم".

وإذا ما رجعنا إلى كتب النحو وجدنا أنّ النحاة لا يجيزون مثل: (القائمان أبواهما أخواك) إلا على لغة "أكلوني البراغيث" أو على التقديم والتأخير، حيث قال السيوطي: "وزعم ابن حوط الله أنّه يجوز تثنيته وجمعه، واستدل بحديث: (أو مُخْرِجِيّ هم)، وأُجِيْبَ بأنّه على لغة (أكلوني البراغيث)، أو على التقديم والتأخير" (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 7/2).

وقال الأشموني: "ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر، إلا على لغة أكلوني البراغيث" (الأشموني، 1998: 182/1).

(كَأَنَّ) مركّبة أم بسيطة:

قال أبو حيان في باب (إنَّ وأخواتها): "و(كَأَنَّ) للتشبيه (المرادي، 1983: 568- 569، وابن هشام، مغني اللبيب، 1998: 380/1، والمجاشعي، 1988: 106) مركبةٌ من كافٍ، ومِنْ (أنّ)، واعْتُنِيَ بحرف التشبيه، فقُدِّم، ففتحت همزتُ (أنَّ) هذا مذهبُ الخليل، وسيبويه (انظر: الكتاب 151/3)، وجمهور البصريين، والفراء (المرادي، 1983: 568)، وقال بعضُ البصريين هذا **خطأ**، والأولى أنْ يكون حرفًا بسيطًا وُضِعَ للتشبيه كالكاف" (أبو حيان، 1998: 1238/3).

فهنا نجد أنّ بعض البصريين قد خطَّأَ الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء في أنّ (كأنّ) مركبة من الكاف ومن (أنّ).

سسفمن النص السابق يتضح أنّ معظم النحاة يرون أنّ (كأنّ) مركبة.

وقد اختار أبو حيان أنّها بسيطة، حيث قال: "والأولى أنْ يكون حرفًا بسيطًا، وُضِعَ للتشبيه كالكاف" (انظر: المصدر السابق).

وقد ادَّعى ابنُ هشام (ابن هشام، مغني اللبيب، 1998: 380/1) الإجماعَ على تركيبها، قال أبو حيان (أبو حيان، 1998: 1238/3): "ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح".

معانــي (لَعَلَّ):

قال أبو حيان في باب (إنَّ وأخواتها) في معرض حديثه عن (لَعَلَّ): "وزَعَمَ الكسائي (المرادي، 1983: 580) والأخفش (الأخفش، 1990: 445/2): أنَّها تأتي للتعليل، تقول: أفرغ لَعَلَّنا نتغذى؛ أي لنتغذى، وزَعَمَ الكوفيون أنّها تكون للاستفهام، ونصّ النحاس (المرادي، 1983: 581) عن الفراء، وقال الفراء أيضًا وأبو عبد الله الطوال (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 153/2): لَعَلَّ شَكٌّ، وكل هذا **خطأ** عند البصريين" (أبو حيان، 1998: 1240/3).

فالبصريون . كما يتضح من النص السابق . قد خطَّؤوا الكسائي والأخفش في قولهما بأنّ (لعل) للتعليل، وخطَّؤوا الكوفيين في قولهم بأنّها للاستفهام، وخطَّؤوا الفراء وأبا عبد الله الطوال في قولهما بأنّها للشّك.

قال السيوطي: "والبصريون رجَّعوا هذه المعاني كلها إلى الترجّي، والإشفاق" (السيوطي، همع الهوامع، 2001: 153/2).

إعراب (أمس) عند تميم:

قال أبو حيان في باب (المفعول فيه) في معرض حديثه عن (أمس): "واخْتَلَفَ النحاة في إعرابه مطلقًا إعراب ما لا ينصرف عند بعض تميم، فذهب إلى إثبات ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الباذش (ابن عقيل، 1984: 520)، وهو قول ابن عصفور (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 400/2)، وابن مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990: 223/2).

وقال الأستاذ أبو علي: "هذا **غَلَطٌ**، وإنَّما بنو تميم يعربونه في الرفع، ويبنونه في النصب والجرّ. انتهى". (أبو حيان، 1998: 1428/3).

فالأستاذ أبو علي كما يتضح من النص السابق، قد غلَّطَ الأستاذ أبا الحسن بن الباذش وابن عصفور وابن مالك في نقلهم عن تميم، بأنّهم يعربون (أمس) مطلقًا إعراب ما لا ينصرف وقال بأنّ بني تميم يعربونه في الرفع ويبنونه في النصب والجرّ.

هل يجوز في (حسن الوجه) وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة؟:

قال أبو حيان في باب (الإضافة): "وفي المقنع [كتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس، ذُكر في بغية الوعاة 362/1] عن الكوفيين أنّهم أجازوا في (حسن الوجه) وما

أشبهه أن يكون صفة للمعرفة، وقال: وذلك **خطأ** عند البصريين؛ لأن (حسن الوجه) نكرة، فإنْ أَرَدْتَ تعريفه أَدْخَلْتَ عليه الألف واللام، انتهى" (أبو حيان، 1998: 1803/4– 1804).

فالبصريون خطَّؤوا قول الكوفيين بأنهم أجازوا في (حسن الوجه) وما أشبهه أنْ يكون صفة للمعرفة، وذلك لأنّ (حسن الوجه) نكرة.

نعت الضمير الغائب:

قال أبو حيان في باب (النعت): "المُضمرُ لا يُنْعَتُ به، ولا يُنْعَتُ، وأجاز الكسائي (ابن عقيل، 1984: 420/2) نَعْتَ الضمير الغائب إذا كان النعتُ لمدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحّمٍ لا مطلقًا كما قال في التسهيل، نحو قولهم: (مررت به المسكين)، ونحو: (صلى اللهُ عليه الرءوفِ الرحيمِ)، وقال النّحاس (النحاس، 1985: 260/2): أجاز الكسائي نعتَ المُظْهرِ إذا تقدَّمَ المُضْمَرُ وقال الفراء (الفراء، 471/1): هذا **خطأ**، ومَنَعَ ذلك جَعَلَهُ بدلاً" (أبو حيان، 1998: 1931/4).

فالفراء . هنا . قد خطَّأَ الكسائي لأنّه أجاز نعت الضمير الغائب.

العطف بـ (لَيْسَ):

قال أبو حيان في باب (عطف النسق) في معرض حديثه عن العطف بـ (ليس): "وأمَّا (ليْسَ) فحكى النحاس (المرادي، 1983: 498)، وابنُ بابشاذ (ابن بابشاذ، 98/1) عن الكوفيين أنّهم ذهبوا إلى أنّها قد تكون حرفَ عطفٍ، وحكاه ابنُ عصفور (انظر: شرح الجمل لابن عصفور 225/1) عن البغداديين... والعطف بـ (لَيْسَ) عند البصريين **خطأ**" (أبو حيان، 1998: 1977/4).

فالبصريون . كما يتضح من النص السابق . يرون أنّ العطف بـ (ليس) خطأ، في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها قد تكون عطفاً.

النَّسَق بـ (كَيْفَ):

قال أبو حيان في باب (عطف النسق): "وأمَّا (كيف) فذهب هشام (انظر: رأي هشام في المساعد 443/2): إلى أنّها حرفُ نَسَق، وزَعَمَ أنّه لا يُنسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: (مررتُ بزيدٍ فكيف بعمرٍو)، وقال يونس: (امْرُرْ على أيِّهم أفضل إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو)، ويعني: (إنْ مررتَ بزيدٍ وإنْ مررتَ بعمرٍو)، قال سيبويه (سيبويه، 1983: 441/1): وهذا يشبه قول النحويين: (ما مررت بزيدٍ

فكيف أخيه)، قال: وهذا رديء لا تتكلم به العرب، وزعم يونس أن الجرّ **خطأ**" (أبو حيان، 1998: 1979/4- 1980).

فيونس . كما يتضح من النص السابق . قد خطَّأَ النسق بـ (كيف)، وكذلك قال سيبويه: بأنّه رديء لا تتكلم به العرب.

قال أبو حيان: "ونَسَبَ ابن عصفور (ابن عصفور، شرح الجمل، 1982: 225/1): العطف بـ (كيف) للكوفيين، وقال ابنُ بابشاذ: لم يذهبْ إلى العطف بـ (كيف) إلا هشام وحده" (أبو حيان، 1998: 1980/4).

المعطوف بـ (حتى):

قال أبو حيان في باب (ذكر الحروف المتفق عليها، وبعض أحكام من المختلف فيها) في معرض حديثه عن (حتى): "تَقَدَّمَ مِنْ مذهب الكوفيين أنّها لا تكون عاطفةً، ونحن نُفَرِّعُ على مذهب البصريين فنقول: المعطوف بها يكون بعض متبوع الأول، فيكون واحدًا من جَمْع أو جزءًا من أجزائه، مثاله: (مات الناسُ حتى خيارُهم)، و(أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها)، فلو قلتَ: (ضربتُ الرجلين حتى أفضلهما) لم يجزْ؛ لأنّه ليس جزءًا من أجزاء المعطوف ولا واحدًا من جَمْعٍ، وقد يختلطُ بالمتبوع ما يتنزل منزلةَ البعض في ذلك نحو: (خرج الصيادون حتى كلابُهُم) .

وأجاز الفراء (ابن عقيل، 1984: 452/2): (إنَّ كلبي لَيَصيد الأرانبَ حتى الظباءَ)، و(إنَّ زيدًا ليقتل الرَّجَالة حتى الفرسان)، وهذا **خطأ** عند البصريين" (أبو حيان، 1998: 1998/4- 1999).

فالبصريون . كما يتضح من النص السابق . يرون أنّ المعطوف بـ (حتى) يكون بعضَ متبوع الأول، فيكون واحدًا من جَمْعٍ أو جزءًا من أجزائه، مثل: (مات الناسُ حتى خيارُهم)، و(أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها)، لذا فإنَّ قولك: (إنّ كلبي ليصيد الأرانبَ حتى الظباءَ)، و(إنَّ زيدًا ليقتلُ الرَّجَالة حتى الفرسان) خطأ عندهم، وهو جائز عند الفراء.

القياس على ما حُذِفَتْ منه همزة (أفعل) في التعجب:

قال أبو حيان في باب (صيغ التعجب): "ولا يجوزُ حذفُ همزة (أفعل)، وشذَّ من كلامهم: (ما خَيْرَ اللبن للصحيح وما شَرَّه للمبطون)... وسُمِعَ (ما خَيْرَك وما حَسْبَك)، وسمع الكسائي (ما خبثه)، قال النحاس: والقياس على ما حُذِفَتْ منه الهمزةُ **خطأ** عند البصريين" (أبو حيان، 1998: 2085/4- 2086).

فالنحاس . كما يتضح من النص السابق . قد نقل عن البصريين أنهم يرون أنّ القياس على ما حُذِفَتْ منه همزة (أفعل) في التعجب خطأ.

هل يجوز: (أخواك مظنونان أنْ يذهبا):

قال أبو حيان في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر): "(أخواك مظنونان أنْ يذهبا)، قال الفراء هي **خطأ**، وهذا جائز على مذهب البصريين، غير أنّ الأجود أن يُقال: (أخواك يُظنُّ أنْ يذهبا)، و(أخواك مظنون أنْ يذهبا)، أي: (مظنون ذهابهما)" (أبو حيان، 1998: 2126/4).

فالفراء . كما يتضح من النص السابق . قد خطَّأَ قولك (أخواك مطنونان أنْ يذهبا)، وقد أجازه البصريون.

الخاتمـة:

من خلال هذا البحث نستطيع أن نخلص إلى عدة نتائج أهمّها:

1- اطّلاع أبي حيان الواسع على آراء مَن سبقه من النحاة؛ لذا فهو يُعدّ موسوعة نحوية.

2- كان أبو حيان لا ينقل الآراء والأقوال على عواهنها، بل كان يميز بين الأقوال الصحيحة والخاطئة، ويشير إلى ذلك.

3- أنّ شخصية أبي حيان في هذا الكتاب واضحة جلية، يتضح ذلك من خلال آرائه واختياراته وتصويباته المختلفة.

4- أبو حيان كان مُحِقًّا في معظم ما خطَّأَ فيه النحاة والعلماء، وقد أثبتنا ذلك في ثنايا البحث، وأحيانًا قليلة كان غير محقّ.

5- أنّ العالِمَ مهما بلغت مكانته العلمية، فقد يُخطئ أحيانًا، ولا أعتقد أنّ ذلك عيب، فالإنسان لا بدّ وأن يُخطئ، وقد يكون هذا الخطأ ناتجًا عن نسيان، أو سهو، أو غيره.

6- كان أبو حيان يعتمد كثيرًا على سيبويه، ويجعله معيارًا يحكم من خلاله على أراء النحاة.

7- أنّ هذه الأخطاء الواردة في ارتشاف الضرب منها ما هو نحويّ، ومنها ما هو في نسبة الآراء إلى أصحابها، ومنها ما هو في فهم المسالة النحوية والتمثيل لها.

8- هذه الأخطاء الواردة في كتاب "ارتشاف الضرب" منها ما نسبه أبو حيان إلى نحاة محدّدين، ومنها ما نسبه إلى نحاة غير محدّدين، ومنها ما كان في المسائل النحوية، ومنها ما كان في نسبة الآراء إلى أصحابها، ومنها ما ذكره هو، ومنها ما نقله عن غيره.

المصادر والمراجع:

1- الأخفش، 1411هـ.1990م: معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة.
2- الأشموني، 1419هـ . 1998م: شرح ألفية ابن مالك، قدم له إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
3- ابن بابشاذ، شرح الجمل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالأزهر.
4- البخاري، 1351هـ . 1932م: صحيحه، بحاشية السندي، القاهرة.
5- بروكلمان، 1983م: تاريخ الأدب العربي، الجزء الثاني، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، القاهرة.
6- البغدادي، 1989هـ.1409م: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة.
7- ابن جني، 1405هـ . 1985م: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق.
8- الحريري، 1399هـ . 1979م: درة الغواص، قسطنطينية.
9- أبو حيان الأندلسي، 1418هـ . 1998م: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
10- خالد الأزهري، 1413هـ . 1992م: التصريح بمضمون التوضيح، ط1، تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
11- الرضي، 1402هـ . 1982م: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان.
12- الرضي، 1421هـ . 2000م: شرح الكافية، ط1، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
13- ركن الدين الإستراباذي، 1425هـ . 2004م: شرح شافية ابن الحاجب، ط1، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
14- الزجاج، 1391هـ 1971م: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة.
15- الزجاجي، 1405هـ . 1985: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد.
16- الزمخشري، 1986هـ 1406م: الكشاف، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، القاهرة.

17- الزمخشري، المفصل، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
18- سيبويه، 1983م: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
19- ابن السراج، 1985هـ: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الأردن.
20- ابن السيد البطليوسي، 1399هـ . 1979م: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، الرياض.
21- السلسيلي، 1406هـ . 1986م: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ط1، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة.
22- ابن سيده: المخصص، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
23- السيوطي: بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
24- السيوطي، 1983م: المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية.
25- السيوطي، 1421هـ . 2001م: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
26- ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
27- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، القاهرة، دون تاريخ.
28- أبو الطيب اللغوي، 1379هـ . 1960م: الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق.
29- ابن عصفور، 1982هـ . 1402م: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو نجاح، العراق.
30- ابن عصفور، 1391هـ . 1971م: المقرب، ط1، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد.
31- ابن عصفور، 1399هـ . 1979م: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة.
32- ابن عقيل، 1405هـ . 1984م: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، السعودية.
33- العكبري، 1399هـ . 1979م: إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

34- العكبري، 1407هـ . 1987م: التبيان في إعراب القرآن، ط2، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان.
35- العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
36- الفارسي، 1389هـ . 1969م: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، القاهرة.
37- الفارسي، 1401هـ . 1980م: التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض.
38- الفارسي، 1976م: المسائل الشيرازيات، إعداد علي جابر عصفور، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.
39- الفارسي، 1986م: المسائل العَضُدِيَّات، تحقيق الشيخ الراشد، دمشق.
40- الفارسي، المسائل المنثورة: تحقيق مصطفى الحيدري، دمشق.
41- الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، دون تاريخ.
42- ابن مالك، 1387هـ . 1967م: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
43- ابن مالك، 1411هـ . 1990م: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة.
44- ابن مالك، 1420هـ . 2000م: شرح الكافية الشافية، ط1، تحقيق علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
45- المبرد، 1399هـ: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
46- المجاشعي، 1408هـ . 1988م: شرح عيون الإعراب، تحقيق عبد الفتاح سليم، القاهرة.
47- المرادي، 1983م: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.
48- ابن معط، 1405هـ . 1985م: شرح ألفية ابن معط، ط1، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض.
49- ابن معط، 1977م: الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة.
50- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.

51- النحاس، 1405هـ . 1985م: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، القاهرة.
52- ابن الناظم، 1419هـ . 1998م: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان.
53- الهروي، 1384هـ . 1964: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون، الدار المصرية، مصر.
54- ابن هشام الأنصاري،1420هـ . 1999م: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
55- ابن هشام الأنصاري، 1418هـ . 1998م: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
56- ابن هشام الأنصاري، 1410هـ . 1990م: نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة.
57- ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، لبنان، دون تاريخ.